



إلى السادة :

رئيس الجامعة الوطنية لأرباب سيارات تعليم القيادة وقانون السير بالمغرب	رئيس الهيئة الوطنية لأرباب مؤسسات تعليم القيادة وقانون السير بالمغرب
رئيس الجامعة المهنية الوطنية الحرة لأرباب سيارات التعليم بالمغرب	الكاتب الوطني للمكتب النقابي لقطاع مهني تعليم القيادة (النجان العمالية المغربية)
رئيس شبكة مدارس القيادة المغربية	رئيس الرابطة المغربية لأرباب مؤسسات تعليم القيادة
رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات وأرباب مدارس تعليم القيادة والسلامة الطرقية وقانون السير	رئيس الجامعة المغربية لتعليم القيادة والسلامة الطرقية
رئيس الفدرالية المغربية لمربي ومهنيي تعليم القيادة والسلامة الطرقية	رئيس المرصد الوطني لمدارس تعليم القيادة وقانون والسلامة الطرقية
الكاتب العام للنقابة الوطنية لمهنيي مؤسسات تعليم القيادة والسلامة الطرقية (الاتحاد المغربي للشغل)	رئيس النسيج المهني لمؤسسات تعليم القيادة وقانون السير والسلامة الطرقية

الموضوع : حول مشروع الميثاق الخاص باستئناف العمل بمؤسسات تعليم القيادة بعد رفع الحجر الصحي.
المرجع : القانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، لقد اتخذت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، التي بناط بها بموجب القانون المشار إليه أعلاه الترخيص بفتح واستغلال مؤسسات تعليم القيادة ومراقبتها، مجموعة من الإجراءات الاستباقية مساهمة منها في المجهود الوطني للوقاية من انتشار فيروس كورونا المستجد. وتأتي هذه الإجراءات الاحترازية كذلك لمواكبة المجهودات المتخذة من طرف السلطات العمومية للحفاظ على صحة المواطنين وحمايتهم من خطر العدوى.

وللتحضير لمرحلة ما بعد رفع حالة الطوارئ الصحية والعودة لمزاولة أنشطة مؤسسات تعليم القيادة، عقدت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تحت رئاستي الفعلية ثلاثة اجتماعات متتالية مع التمثيليات المهنية بمعدل 5 ساعات لكل اجتماع من أجل التشاور وتبادل الآراء والمقترحات حول الاستعدادات اللازمة لاستئناف العمل فور الانتهاء من فترة الحجر الصحي أو التخفيف منها طبقا لقرارات السلطات العمومية المختصة. خلال هذه اللقاءات كذلك، تم استعراض التوجيهات الكبرى لاستراتيجية وبرنامج عمل الوكالة من أجل النهوض بقطاع تعليم القيادة والسلامة الطرقية بهلادنا وتطويرهما بالنظر إلى المساحات الكبيرة المتوفرة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة لما فيه خير للمهنيين والمرتفقين على حد سواء. كما بادرت الوكالة بعد الاجتماعيين الأولين إلى تجميع كل التدابير الاحترازية التي توصي بها السلطات العمومية المختصة وتمت صياغتها على شكل مشروع ميثاق تم اقتراحه على



التمثيلات المهنية من أجل ابداء الرأي وإغنائه وتنقيحه إن أمكن في أفق التوقيع عليه قبل استئناف العمل بمؤسسات تعليم السياقة بعد رفع تدابير الحجر الصحي أو التخفيف منها كما تمت الإشارة إلى ذلك سلفا. وذلك على غرار ما هو معمول به في جميع المفاوضات الاقتصادية والتجارية ببلادنا في ظل الظروف الاستثنائية المرتبطة بهذه الجائحة.

وبغية التفريق بين الإجراءات التي تهم الجوانب المهنية في القطاع مع ما هو ظرفي مرتبط بجائحة كورونا. تم تحديد مجموعة من المحاور والنقاط التي يمكن تدارسها في إطار اللجنة التقنية كمرحلة أولى في أفق المصادقة عليها في لجنة التتبع. وقد كان من المقرر أن تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول يوم الجمعة 5 يونيو 2020 لولا تمديد فترة الحجر الصحي في بلادنا من 20 ماي إلى 10 يونيو 2020. وفي آخر اجتماع ليوم الأربعاء 3 يونيو 2020. طلب من المهنيين تحديد الأولويات في النقاط المقترحة لجدول الأعمال وتحديد موعد لاحق لانعقاد اجتماع لجنة التتبع فور استئناف العمل وعودة الأمور إلى طبيعتها والتأكد من توفير الخدمات العمومية للمرتفقين بالشكل المطلوب.

وفي الوقت الذي كانت الوكالة تنتظر التفاعل الإيجابي مع مبادراتها بخصوص مشروع الميثاق الخاص بالتدابير الصحية مع تطعيمه وحتى تنقيحه إن كان ضرورياً والتوقيع عليه كإشارة قوية من طرف الإدارة والمهنيين على الأولوية التي نولها جميعاً لمحاربة هذا الوباء. على اعتبار أن الأمر يتعلق بصحة وسلامة المواطنين وسدعة القطاع. مع مواصلة المشاورات حول المشاريع الهيكلية المهنية في إطار المقاربة التشاركية التي تنهجها الإدارة. نتفاجأ بالردود السلبية اتجاه مشروع هذا الميثاق لأسباب غير موضوعية وحجج واهية. ومن خلال الردود الرسمية وغير الرسمية المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يتبين أن هناك تضخيم لا يمر له مع الربط بين ما هو مهني قطاعي مع ما هو إجراءات وقائية يجب التنفيذ بها بموجب اللشريعات الخاصة بحالة الطوارئ الصحية في بلادنا. فلو كان هذا الموقف على أساس صيغة نهائية أو مذكرة إدارية لأمكن نفهم الموقف الذي عبر عنه المهنيون والعمال أنه مشروع ميثاق تم اقتراحه على التمثيلات المهنية. إن العلاقة بين الإدارة والمهنيين يجب أن تطبعها الثقة المتبادلة وحسن النية والتركيز على المستقبل والبحث على أجود الأفكار وأحسن التجارب البرائدة دولياً لتنزيلها على أرض الواقع. مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية. لقد عبرت الوكالة خلال كل اللقاءات التي جمعها مع مهنيي قطاع تعليم السياقة أن الوضع الحالي يجب أن يتطور إلى الأحسن وأن التغيير ممكن بالنظر إلى مؤهلاتنا المادية والبشرية في عالم يتطور بشكل كبير حتى لا نكون خارج ركب التاريخ. كما يجب علينا جميعاً أن نكون في مستوى التحديات المطروحة والالتحاق سريعاً بركب التكنولوجيات الحديثة وإدخالها إلى قطاعنا نظراً لما يمكن أن يخلقه من قيمة مضافة حقيقية سواء بالنسبة لقطاع تعليم السياقة أو السلامة الطرقية.

إن الانزواء في خانة الرفض القبلي للمبادرات دون تقديم بديل موضوعي تقني وعلمي لن يخدم قطاع تعليم السياقة ويعتبر من الأدوات العتيقة للدفاع عن أي قطاع كان. فالحتمية التاريخية اليوم تفرض أن يكون هناك انصات ومقارعة للأفكار وإقناع القواعد بأهمية التطور وتأطيرهم بالشكل الصحيح والإيجابي والبناء بعيداً عن إذكاء أفكار النشازم والخوف من التغيير ومن الإدارة التي يبقى دورها ضرورياً بموجب القانون في تأطير المهنيين أنفسهم وفي تنزيل الإصلاحات الضرورية وتجويد المرافق العمومية التي تشرف عليها في إطار المقاربة التشاركية التي تتبناها الوكالة منذ الشروع في اشتغالها.



لذا، واعتبارا لما تتطلبه المرحلة المقبلة من ضرورة التقيد بالتدابير الوقائية على مستوى مؤسسات تعليم السيادة، وأمام استمرار الأخطار الصحية التي تحدى بنا جميعا في ظل الظروف الصحية التي تجتازها بلادنا، ونظرا للأهمية القصوى التي تكلمها سلامة المواطنين الذين يرتادون هذه المؤسسات كمقاولات تحت وصاية الإدارة، فإن الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية لن تقوم بإعادة فتح النظام المعلوماتي الخاص بتسجيل المرشحين وحجز المواعيد ما لم تلتزم هذه المؤسسات بمحتوى هذا الميثاق أو بصيغة متوافقة بشأنها. وهي مناسبة كذلك لدعوة التمثيليات المهنية لقطاع تعليم السيادة لاستحضار الطرفية التي يعيشها القطاع والتي تتطلب تحمل المسؤولية كاملة من أجل العودة سريعا إلى الحياة الطبيعية وبناء المستقبل بكل ثقة وأمل والانكباب على الأوراش التي تنتظرنا جميعا لما فيه خير للقطاع وبلادنا. كما أدمو مختلف التمثيليات المهنية لترسيخ أسس الثقة المتبادلة مع الإدارة خصوصا في هذه المرحلة التاريخية التي تتميز بإحداث إطار مؤسسي جديد منفتح علما أن الإدارة هي شريك أساسي وليس عدو يجب التوجس من مقترحاته. وتبقى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية منفتحة على كل المقترحات الإيجابية من أجل تجاوز هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ أمتنا بكل مسؤولية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات.

والسلام.

مدير الوكالة الوطنية للسلامة المرورية

الطريقية
بناسور بولصبول
www

